

5 يونيو/حزيران 2017

معالي السيد أيمن الصفدي
وزير الخارجية
وزارة الخارجية
عمان، الأردن

الموضوع: التحقيق في انتهاكات مزعومة لقوانين الحرب في اليمن

معالي الوزير،

تحية وبعد،

أكتب إليكم بالنيابة عن "هيومن رايتس ووتش" للإعراب عن قلقنا العميق من أن تكون القوات العسكرية الأردنية مشتركة أو متواطئة في انتهاك قوانين الحرب في اليمن. نحث الأردن على إجراء تحقيقات محايدة والإبلاغ علنا عن النتائج التي يتوصل إليها حول أي حادث شاركت فيه القوات الأردنية ويتعلق بالتزامات محتملة بقوانين الحرب. على الأردن أيضا أن يدعم إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف النزاع.

"هيومن رايتس ووتش" منظمة غير حكومية ترصد، وتبلغ عن، انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل الدول والجماعات المسلحة غير الحكومية في أكثر من 90 بلدا حول أنحاء العالم.

منذ مارس/آذار 2015، قُتل 4773 مدنيا وجرح 8272 على الأقل في النزاع المسلح في اليمن، أغلبهم جراء الغارات الجوية التي تشنها قوات التحالف بقيادة السعودية، وفقا لـ "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" (المفوضية).

أدت الحرب إلى تعميق وتفاقم الأزمة الإنسانية القائمة في اليمن، والتي أعلنت الأمم المتحدة أنها الأكبر في العالم. يعيش على الأقل 7 ملايين شخص على حافة المجاعة والآلاف يعانون من الكوليرا، ولكن كلا طرفي النزاع يعوقان إيصال المعونة الإنسانية. حتى الآن، لم يقدم الأردن علنا معلومات عن الدور الذي تلعبه قواته في اليمن. وفقا لتقارير وسائل الإعلام، قدم الأردن في البداية 6 طائرات مقاتلة لتساهم في عمليات التحالف في اليمن، وفي فبراير/شباط تخطمت طائرة "إف 16" (F-16) أثناء مهمة في اليمن.

الأردن ملزم بموجب قوانين الحرب بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة التي شاركت فيها قواته. وقد أبلغت الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش ومنظمات مستقلة أخرى عن عدد من الغارات الجوية التي يبدو أنها غير قانونية من قبل التحالف على مدى

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية
لمى فقيه، نائبة المديرة
إريك غولستين، نائب المديرة
جو ستورك، نائب المديرة
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

اللجنة الاستشارية

كاترين بيراتيس، المديرة
انسلي بالي، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غارني سيك، مسؤول
فؤاد عبد المومني
جمال أبو علي
ياسر عكاوي
هالة الدوسري
صلاح الحجبلان
عبدالغني الإيراني
أحمد المخيني
غانم النجار
ليزا أندرسون
شاول بخاش
ديفيد بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
نيثان براون
بول شيفغني
هنا إوار
بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحان
ليني فريخ غورغيس
أيل كروس
عمر حمزاوي
أسوس هاردي
شوان جبارين
مارينا بينتو كوفمان
يوسف خلات
أحمد منصور
ستيغان ماركس
عبدالعزیز نعدي
نبيل رجب
فيكي رسكين
تشارلز شميس
شيد شينبيرغ
سوزان تاماسيبي
مصطفى تليلي

هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي
ميشيل ألكساندر، نائب المدير التنفيذي
والمبادرات العالمية
ايمان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج
تشانك لاستينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وليد أبوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مدير الاتصالات
باربرا غوليلمو، مدير المالة والإدارة
باباتوندي أولوجوجي، نائب مدير البرامج
دينا بوكيمبير، المستشار العام
توم بورتويس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية
جو ساوندرز، نائب مدير البرامج
فرانيس سينا، مدير الموارد البشرية

العامين الماضيين. طالما لا يقدم الأردن أي معلومات علنية عن دور القوات الأردنية في أي من هذه الضربات الجوية، قد يكون مشتركا في الانتهاكات بسبب دوره المباشر في أي هجمات غير مشروعة وعدم التحقيق فيها أو اتخاذ الإجراءات المناسبة.

اتساقا مع المادة 1 المشتركة بين "اتفاقيات جنيف" لعام 1949، التي انضم الأردن إليها، فإن الدول ليس عليها التزام بالتقيد بقوانين الحرب فحسب، بل عليها أيضا "ضمان احترام" قوانين الحرب باستخدام نفوذها، بقدر الإمكان، لوقف جميع انتهاكات قوانين الحرب. وهي ليست مسؤولة عن الانتهاكات التي ترتكبها قواتها المسلحة فحسب، بل مسؤولة أيضا عن الانتهاكات التي ترتكبها القوات التي تعمل بموجب تعليماتها أو توجيهاتها أو سيطرتها.

نحث الأردن على الإفراج فورا عن أية معلومات عن أي ضربات شاركت فيها قواته، تكون هناك ادعاءات ذات مصداقية بشأنها بانتهاك قوانين الحرب. وإذا كان الأردن لا يجمع هذه المعلومات، فإننا نحث الحكومة على القيام بذلك.

عند إجراء التحقيقات، على الأردن أن يستفيد استفادة كاملة من أدوات التحقيق المتاحة، بما فيها المعلومات الاستخباراتية العسكرية والمعلومات العملائية ومقاطع الفيديو عن الاستهداف. وينبغي أن تبذل الحكومة أيضا جهودا للحصول على معلومات من الموقع المستهدف قدر الإمكان. ينبغي أن تتضمن النتائج العامة للتحقيقات تفسيراً لتدابير المساءلة التي اتخذتها، بما فيها الإجراءات التأديبية والملاحقات الجنائية، الجبر المقدم إلى الضحايا المدنيين أو أسرهم، والعملية التي تقرر من خلالها ما إذا كان من الضروري إجراء المساءلة أو الانتصاف أم لا.

إن إجراء الانتلاف تحقيقات أولية من خلال "الفريق المشترك لتقييم الحوادث" (الفريق المشترك) في بعض الضربات لا يعفي الحكومة الأردنية من الالتزام بإجراء تحقيقات في الضربات غير القانونية المحتملة التي شاركت فيها قواته. حسب علم هيو من راييس ووتش، فإن الفريق المشترك لم يصدر إلا مرة واحدة معلومات عن القوات المسلحة الأعضاء في التحالف التي شاركت في الهجوم الذي حقق فيه - مدعيا أن المعلومات الاستخباراتية الخاطئة من القوات المسلحة اليمنية أدت إلى الهجوم على مجلس عزاء في صنعاء في أكتوبر/تشرين الأول 2016.

نحثكم على محاسبة أي من العسكريين الأردنيين الذين توجد مزاعم ذات مصداقية بتورطهم في جرائم حرب أو غيرهم ممن يدخلون في نطاق ولايتكم. الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب بنيتة إجرامية - أي عن قصد أو بتهور - مسؤولون عن جرائم الحرب. كما يمكن اعتبارهم مسؤولين جنائيا عن تقديم المساعدة أو العون على ارتكاب جريمة حرب أو تيسيرها أو التحريض عليها. ويمكن أيضا مقاضاة القادة العسكريين والمدنيين بسبب جرائم الحرب باعتبارها مسؤولية قيادة عندما يعرفون أو ينبغي أن يكونوا على علم بارتكاب جرائم حرب ولا يتخذون تدابير كافية لمنعها أو معاقبة المسؤولين عنها.

جرائم الحرب تخضع أيضا لـ "الولاية القضائية العالمية"، ويمكن مقاضاة الأردنيين المشاركين في جرائم الحرب في النظم القضائية المحلية في بلد آخر. ولـ "المحكمة الجنائية الدولية" أيضا ولاية قضائية على رعايا البلدان الأعضاء في المحكمة، بما فيها الأردن.

بالإضافة إلى آليات العدالة، على الأردن أن يوفر سبل الانتصاف للضحايا المدنيين أو أسرهم، بما في ذلك تقديم تعويضات عن الوفيات والإصابات غير المشروعة. ينبغي النظر في دفع هبات في حالة حدوث أضرار مدنية ولكن دون التوصل إلى وقوع تجاوزات.

استفسارات

تواصل هيومن رايتس ووتش مراقبة جهود المساءلة في اليمن، وستكون ممتنة لتلقي إجابات عن الأسئلة التالية أو أي معلومات أخرى تودون تقديمها بحلول 5 يوليو/تموز 2017 حتى نتمكن من دمجها في عملنا المستمر، ونفهم بشكل أفضل الخطوات التي يأخذها الأردن للائتمثال لالتزاماته القانونية الدولية:

- 1- هل حقق الأردن، سواء بشكل مستقل أو من خلال الفريق المشترك، في أي من هجمات الائتلاف التي شاركت فيها القوات الأردنية؟ في حال حصل ذلك، يرجى تزويدنا بمعلومات عن تاريخ الهجوم الذي تم التحقيق فيه وموقعه، والنتائج التي تم التوصل إليها.
- 2- وجد الفريق المشترك أن التحالف تصرف بصورة غير مشروعة في هجوميّ المخا والصالة الكبرى. يرجى تقديم معلومات عن مشاركة القوات أو الأفراد الأردنيين في هذه الهجمات.
- 3- هل بدأ الأردن التحقيقات أو الإجراءات التأديبية أو الملاحقات القضائية ضد أي عسكريين أردنيين مشتركين في جرائم حرب مزعومة في اليمن، بما يشمل المسؤولية عن القيادة؟
- 4- إلى أي مدى يتعاون الأردن حالياً مع المفوضية في تحقيقاته في الهجمات المزعومة غير المشروعة في اليمن؟

نعتقد أن من المهم أن يفي الأردن بالتزاماته القانونية الدولية فيما يتعلق بمشاركته في النزاع المسلح في اليمن، باتخاذ جميع التدابير الممكنة للحد من الأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين.

إذا كانت لديكم أي أسئلة، يرجى الاتصال بـ كريستين بيكرلي، باحثة اليمن، على [REDACTED] أو [REDACTED].

نشكركم على اهتمامكم ونتطلع إلى ردكم.

مع فائق التقدير،

سارة ليا ويتسن
المديرة التنفيذية
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايتس ووتش

31 يوليو/تموز 2017

معالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة
وزير الخارجية
وزارة الخارجية
المنامة، البحرين

الموضوع: التحقيق في انتهاكات مزعومة لقوانين الحرب في اليمن

معالي الشيخ،

تحية وبعد،

أكتب إليكم بالنيابة عن "هيومن رايتس ووتش" للإعراب عن قلقنا العميق من أن تكون القوات العسكرية البحرينية مشتركة أو متواطئة في انتهاك قوانين الحرب في اليمن.

نحث البحرين على إجراء تحقيقات محايدة والإبلاغ علنا عن النتائج التي تتوصل إليها حول أي حادث شاركت فيه القوات البحرينية ويتعلق بالتزامات محتملة بقوانين الحرب. على البحرين أيضا أن تدعم إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف النزاع.

"هيومن رايتس ووتش" منظمة غير حكومية ترصد، وتبلغ عن، انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل الدول والجماعات المسلحة غير الحكومية في أكثر من 90 بلدا حول أنحاء العالم.

منذ مارس/آذار 2015، قُتل 5021 مدنيا وجرح 8588 على الأقل في النزاع المسلح في اليمن، [وفقا](#) لـ "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" (المفوضية).

أدت الحرب إلى تعميق وتفاقم الأزمة الإنسانية القائمة في اليمن، والتي أعلنت الأمم المتحدة أنها الأكبر في العالم. يعيش على الأقل 7 ملايين شخص على حافة المجاعة والآلاف يعانون من الكوليرا، ولكن كلا طرفي النزاع يعوقان إيصال المعونة الإنسانية.

حتى الآن، لم تقدّم البحرين علنا معلومات عن الدور الذي تلعبه قواتها في اليمن. وفقا [لتقارير وسائل الإعلام](#)، نشرت البحرين قوات قرب الحدود السعودية-اليمنية وفي مدينة عدن الجنوبية. شاركت البحرين في البداية بـ 15 طائرة مقاتلة في عمليات التحالف في اليمن، بحسب ["أسوشيتد برس"](#)، وفي ديسمبر/كانون الأول 2015 تحطمت طائرة بحرينية من نوع "إف 1" أثناء قيامها بعمليات لصالح التحالف في السعودية، بحسب ["رويترز"](#).

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية
لمى فقيه، نائبة المديرية
إريك غولستين، نائب المديرية
جو ستورك، نائب المديرية
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

اللجنة الاستشارية

كاثرين بيراتيس، المديرية
انسلي بالي، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غاري سيك، مسؤول
فؤاد عبد المومني
جمال أبو علي
ياسر عكاوي
هالة الدوسري
صلاح الحجبلان
عبدالغني الإيراني
أحمد المخيني
غانم النجار
ليزا أندرسون
شاول بخاش
ديفيد بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
نيثان براون
بول شيفغني
هنا إدوار
بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحان
ليني فريخ غورغيس
أيل كروس
عمر حمزاوي
أسوس هاردي
شوان جبارين
مارينا بينتو كوفمان
يوسف خلات
أحمد منصور
ستيفان ماركس
عبدالعزیز نعدي
نبيل رجب
فيكي رسكين
تشارلز شماس
شيد شينبيرغ
سوزان تاماسيبي
مصطفى تليلي

هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي
ميشيل ألكساندر، نائب المدير التنفيذي
والمبادرات العالمية
ايمان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج
تشارك لاسيتينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وليد أبوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مدير الاتصالات
باربرا غوليليمو، مدير الملة والإدارة
باباتوندي أولوغوجي، نائب مدير البرامج
دينا بوكيمبير، المستشار العام
توم بورتيس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية
جو ساوندرز، نائب مدير البرامج
فرانيس سينا، مدير الموارد البشرية

البحرين ملزمة بموجب قوانين الحرب بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة التي شاركت فيها قواتها. وقد أبلغت الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش ومنظمات مستقلة أخرى عن عدد من الغارات الجوية التي يبدو أنها غير قانونية من قبل التحالف على مدى العامين الماضيين. طالما لا تقدم البحرين أي معلومات علنية عن دور القوات البحرين في أي من هذه الضربات الجوية، قد تكون مشتركة في الانتهاكات بسبب دورها المباشر في أي هجمات غير مشروعة وعدم التحقيق فيها أو اتخاذ الإجراءات المناسبة.

اتساقا مع المادة 1 المشتركة بين "اتفاقيات جنيف" لعام 1949، التي انضمت البحرين إليها، فإن الدول ليس عليها التزام بالتقيد بقوانين الحرب فحسب، بل عليها أيضا "ضمان احترام" قوانين الحرب باستخدام نفوذها، بقدر الإمكان، لوقف جميع انتهاكات قوانين الحرب. وهي ليست مسؤولة عن الانتهاكات التي ترتكبها قواتها المسلحة فحسب، بل مسؤولة أيضا عن الانتهاكات التي ترتكبها القوات التي تعمل بموجب تعليماتها أو توجيهاتها أو سيطرتها.

نحث البحرين على الإفراج فورا عن أية معلومات عن أي ضربات شاركت فيها قواتها، تكون هناك ادعاءات ذات مصداقية بشأنها بانتهاك قوانين الحرب. وإذا كانت البحرين لا تجمع هذه المعلومات، فإننا نحث الحكومة على القيام بذلك.

عند إجراء التحقيقات، على البحرين أن تستفيد استفادة كاملة من أدوات التحقيق المتاحة، بما فيها المعلومات الاستخباراتية العسكرية والمعلومات العملياتية ومقاطع الفيديو عن الاستهداف. وينبغي أن تبذل الحكومة أيضا جهودا للحصول على معلومات من الموقع المستهدف قدر الإمكان. ينبغي أن تتضمن النتائج العامة للتحقيقات تفسيرا لتدابير المساءلة التي اتخذتها، بما فيها الإجراءات التأديبية والملاحقات الجنائية، الجبر المقدم إلى الضحايا المدنيين أو أسرهم، والعملية التي تقرر من خلالها ما إذا كان من الضروري إجراء المساءلة أو الانتصاف أم لا.

إن إجراء الائتلاف تحقيقات أولية من خلال "الفريق المشترك لتقييم الحوادث" (الفريق المشترك) في بعض الضربات لا يعفي الحكومة البحرينية من الالتزام بإجراء تحقيقات في الضربات غير القانونية المحتملة التي شاركت فيها قواتها.

حسب علم هيومن رايتس ووتش، فإن الفريق المشترك لم يصدر إلا مرة واحدة معلومات عن القوات المسلحة الأعضاء في التحالف التي شاركت في الهجوم الذي حقق فيه - مدعيا أن المعلومات الاستخباراتية الخاطئة من القوات المسلحة اليمنية أدت إلى الهجوم على مجلس عزاء في صنعاء في أكتوبر/تشرين الأول 2016.

نحثكم على محاسبة أي من العسكريين البحرينيين الذين توجد مزاعم ذات مصداقية بتورطهم في جرائم حرب أو غيرهم ممن يدخلون في نطاق ولايتكم. الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب بنية إجرامية - أي عن قصد أو بتهور - مسؤولون عن جرائم الحرب. كما يمكن اعتبارهم مسؤولين جنائيا عن تقديم المساعدة أو العون على ارتكاب جريمة حرب أو تيسيرها أو التحريض عليها. ويمكن أيضا مقاضاة القادة العسكريين والمدنيين بسبب جرائم الحرب باعتبارها

مسؤولية قيادة عندما يعرفون أو ينبغي أن يكونوا على علم بارتكاب جرائم حرب ولا يتخذون تدابير كافية لمنعها أو معاقبة المسؤولين عنها.

جرائم الحرب تخضع أيضا لـ "الولاية القضائية العالمية"، ويمكن مقاضاة البحرنيين المشاركين في جرائم الحرب في النظم القضائية المحلية في بلد آخر.

بالإضافة إلى آليات العدالة، على البحرين أن توفر سبل الانتصاف للضحايا المدنيين أو أسرهم، بما في ذلك تقديم تعويضات عن الوفيات والإصابات غير المشروعة. ينبغي النظر في دفع هبات في حالة حدوث أضرار مدنية ولكن دون التوصل إلى وقوع تجاوزات.

استفسارات

تواصل هيومن رايتس ووتش مراقبة جهود المساءلة في اليمن، وستكون ممتنة لتلقي إجابات عن الأسئلة التالية أو أي معلومات أخرى تودون تقديمها بحلول 5 أغسطس/آب 2017 حتى تتمكن من دمجها في عملنا المستمر، ونفهم بشكل أفضل الخطوات التي تأخذها البحرين للامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية:

- 1- هل حققت البحرين، سواء بشكل مستقل أو من خلال الفريق المشترك، في أي من هجمات الائتلاف التي شاركت فيها القوات البحرينية؟ في حال حصل ذلك، يرجى تزويدنا بمعلومات عن تاريخ الهجوم الذي تم التحقيق فيه وموقعه، والنتائج التي تم التوصل إليها.
- 2- وجد الفريق المشترك أن التحالف تصرف بصورة غير مشروعة في هجوميّ المخا والصالة الكبرى. يرجى تقديم معلومات عن مشاركة القوات أو الأفراد البحرنيين في هذه الهجمات.
- 3- هل بدأت البحرين التحقيقات أو الإجراءات التأديبية أو الملاحقات القضائية ضد أي عسكريين بحرنيين مشتركين في جرائم حرب مزعومة في اليمن، بما يشمل المسؤولية عن القيادة؟
- 4- إلى أي مدى تتعاون البحرين حاليا مع المفوضية في تحقيقاتها في الهجمات المزعومة غير المشروعة في اليمن؟

نعتقد أن من المهم أن تقي البحرين بالتزاماتها القانونية الدولية فيما يتعلق بمشاركتها في النزاع المسلح في اليمن، باتخاذ جميع التدابير الممكنة للحد من الأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين.

إذا كانت لديكم أي أسئلة، يرجى الاتصال بـ كريستين بيكرلي، باحثة اليمن، على [REDACTED] أو [REDACTED].

نشكركم على اهتمامكم ونتطلع إلى ردكم.

مع فائق التقدير،

سارة ليا ويتسن
المديرة التنفيذية
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايتس ووتش

31 يوليو/تموز 2017

معالي السيد سامح حسن شكري
وزير الخارجية
وزارة الخارجية
القاهرة، مصر

الموضوع: التحقيق في انتهاكات مزعومة لقوانين الحرب في اليمن

معالي الوزير،

تحية وبعد،

أكتب إليكم بالنيابة عن "هيومن رايتس ووتش" للإعراب عن قلقنا العميق من أن تكون القوات العسكرية المصرية مشتركة أو متواطئة في انتهاك قوانين الحرب في اليمن.

نحن مصر على إجراء تحقيقات محايدة والإبلاغ علنا عن النتائج التي تتوصل إليها حول أي حادث شاركت فيه القوات المصرية ويتعلق بالتزامات محتملة بقوانين الحرب. على مصر أيضا أن تدعم إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف النزاع.

"هيومن رايتس ووتش" منظمة غير حكومية ترصد، وتبلغ عن، انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل الدول والجماعات المسلحة غير الحكومية في أكثر من 90 بلدا حول أنحاء العالم.

منذ مارس/آذار 2015، قُتل 5021 مدنيا وجرح 8588 على الأقل في النزاع المسلح في اليمن، [وفقا](#) لـ "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" (المفوضية).

أدت الحرب إلى تعميق وتفاقم الأزمة الإنسانية القائمة في اليمن، والتي أعلنت الأمم المتحدة أنها الأكبر في العالم. يعيش على الأقل 7 ملايين شخص على حافة المجاعة والآلاف يعانون من الكوليرا، ولكن كلا طرفي النزاع يعوقان إيصال المعونة الإنسانية.

حتى الآن، لم تقدّم مصر معلومات كثيرة عن الدور الذي تلعبه قواتها في اليمن. وفقا لـ ["معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"](#)، مركز أبحاث في الولايات المتحدة، نفذت مصر غارات جوية على الساحل الغربي في اليمن في 2015، [ونشرت](#) سفنا في البحر الأحمر للمساعدة على تنفيذ حصار دول التحالف.

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية
لمى فقيه، نائبة المديرة
إريك غولستين، نائب المديرة
جو ستورك، نائب المديرة
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

اللجنة الاستشارية
كاثرين بيراتيس، المديرة
انسلي بالي، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غارني سيك، مسؤول
فؤاد عبد المومني
جمال أبو علي
ياسر عكاوي
هالة الدوسري
صلاح الحجبلان
عبدالغني الإيراني
أحمد المخيني
غانم النجار
ليزا أندرسون
شاول بخاش
ديفيد بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
نيثان براون
بول شيفغني
هنا إدوار
بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحان
ليني فريخ غورغيس
أيل كروس
عمر حمزاوي
أسوس هاردي
شوان جبارين
مارينا بينتو كوفمان
يوسف خلات
أحمد منصور
ستيفان ماركس
عبدالعزیز نعدي
نبيل رجب
فيكي رسكين
تشارلز شماس
شيد شينبيرغ
سوزان تاماسيبي
مصطفى تليلي

هيومن رايتس ووتش
كينيث روث، المدير التنفيذي
ميشيل ألكساندر، نائب المدير التنفيذي
والمبادرات العالمية
ايمان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج
تشانك لاسيتينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وليد أبوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مدير الاتصالات
باربرا غوليلمو، مدير الملة والإدارة
باجاتوندي أولوجوجي، نائب مدير البرامج
دينا بوكيمبير، المستشار العام
توم بورتيس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية
جو ساوندرز، نائب مدير البرامج
فرانيس سينا، مدير الموارد البشرية

مصر ملزمة بموجب قوانين الحرب بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة التي شاركت فيها قواتها. وقد أبلغت الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش ومنظمات مستقلة أخرى عن عدد من الغارات الجوية التي يبدو أنها غير قانونية من قبل التحالف على مدى العامين الماضيين. طالما لا تقدم مصر أي معلومات علنية عن دور القوات المصرية في أي من هذه الضربات الجوية، قد تكون مشاركة في الانتهاكات بسبب دورها المباشر في أي هجمات غير مشروعة وعدم التحقيق فيها أو اتخاذ الإجراءات المناسبة.

اتساقا مع المادة 1 المشتركة بين "اتفاقيات جنيف" لعام 1949، التي انضمت مصر إليها، فإن الدول ليس عليها التزام بالتقيد بقوانين الحرب فحسب، بل عليها أيضا "ضمان احترام" قوانين الحرب باستخدام نفوذها، بقدر الإمكان، لوقف جميع انتهاكات قوانين الحرب. وهي ليست مسؤولة عن الانتهاكات التي ترتكبها قواتها المسلحة فحسب، بل مسؤولة أيضا عن الانتهاكات التي ترتكبها القوات التي تعمل بموجب تعليماتها أو توجيهاتها أو سيطرتها.

نحث مصر على الإفراج فورا عن أية معلومات عن أي ضربات شاركت فيها قواتها، تكون هناك ادعاءات ذات مصداقية بشأنها بانتهاك قوانين الحرب. وإذا كانت مصر لا تجمع هذه المعلومات، فإننا نحث الحكومة على القيام بذلك.

عند إجراء التحقيقات، على مصر أن تستفيد استفادة كاملة من أدوات التحقيق المتاحة، بما فيها المعلومات الاستخباراتية العسكرية والمعلومات العملياتية ومقاطع الفيديو عن الاستهداف. وينبغي أن تبذل الحكومة أيضا جهودا للحصول على معلومات من الموقع المستهدف قدر الإمكان. ينبغي أن تتضمن النتائج العامة للتحقيقات تفسيراً لتدابير المساءلة التي اتخذتها، بما فيها الإجراءات التأديبية والملاحقات الجنائية، الجبر المقدم إلى الضحايا المدنيين أو أسرهم، والعملية التي تقرر من خلالها ما إذا كان من الضروري إجراء المساءلة أو الانتصاف أم لا.

إن إجراء الائتلاف تحقيقات أولية من خلال "الفريق المشترك لتقييم الحوادث" (الفريق المشترك) في بعض الضربات لا يعفي الحكومة المصرية من الالتزام بإجراء تحقيقات في الضربات غير القانونية المحتملة التي شاركت فيها قواتها.

حسب علم هيومن رايتس ووتش، فإن الفريق المشترك لم يصدر إلا مرة واحدة معلومات عن القوات المسلحة الأعضاء في التحالف التي شاركت في الهجوم الذي حقق فيه - مدعيا أن المعلومات الاستخباراتية الخاطئة من القوات المسلحة اليمينية أدت إلى الهجوم على مجلس عزاء في صنعاء في أكتوبر/تشرين الأول 2016.

نحثكم على محاسبة أي من العسكريين المصريين الذين توجد مزاعم ذات مصداقية بتورطهم في جرائم حرب أو غيرهم ممن يدخلون في نطاق ولايتكم. الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب بنيتة إجرامية - أي عن قصد أو بتهور - مسؤولون عن جرائم الحرب. كما يمكن اعتبارهم مسؤولين جنائيا عن تقديم المساعدة أو العون على ارتكاب جريمة حرب أو تيسيرها أو التحريض عليها. ويمكن أيضا مفاضة القادة العسكريين والمدنيين بسبب جرائم الحرب باعتبارها مسؤولية قيادة عندما يعرفون أو ينبغي أن يكونوا على علم بارتكاب جرائم حرب ولا يتخذون تدابير كافية لمنعها أو معاقبة المسؤولين عنها.

جرائم الحرب تخضع أيضا لـ "الولاية القضائية العالمية"، ويمكن مقاضاة المصريين المشاركين في جرائم الحرب في النظم القضائية المحلية في بلد آخر.

بالإضافة إلى آليات العدالة، على مصر أن توفر سبل الانتصاف للضحايا المدنيين أو أسرهم، بما في ذلك تقديم تعويضات عن الوفيات والإصابات غير المشروعة. ينبغي النظر في دفع هبات في حالة حدوث أضرار مدنية ولكن دون التوصل إلى وقوع تجاوزات.

استفسارات

تواصل هيومن رايتس ووتش مراقبة جهود المساءلة في اليمن، وستكون ممتنة لتلقي إجابات عن الأسئلة التالية أو أي معلومات أخرى تودون تقديمها بحلول 5 أغسطس/آب 2017 حتى نتمكن من دمجها في عملنا المستمر، ونفهم بشكل أفضل الخطوات التي تأخذها مصر للامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية:

- 1- هل حققت مصر، سواء بشكل مستقل أو من خلال الفريق المشترك، في أي من هجمات الائتلاف التي شاركت فيها القوات المصرية؟ في حال حصل ذلك، يرجى تزويدنا بمعلومات عن تاريخ الهجوم الذي تم التحقيق فيه وموقعه، والنتائج التي تم التوصل إليها.
- 2- وجد الفريق المشترك أن التحالف تصرف بصورة غير مشروعة في هجومي المخا والصالة الكبرى. يرجى تقديم معلومات عن مشاركة القوات أو الأفراد المصريين في هذه الهجمات.
- 3- هل بدأت مصر التحقيقات أو الإجراءات التأديبية أو الملاحقات القضائية ضد أي عسكريين مصريين مشتركين في جرائم حرب مزعومة في اليمن، بما يشمل المسؤولية عن القيادة؟
- 4- إلى أي مدى تتعاون مصر حاليا مع المفوضية في تحقيقاتها في الهجمات المزعومة غير المشروعة في اليمن؟

نعتقد أن من المهم أن تفي مصر بالتزاماتها القانونية الدولية فيما يتعلق بمشاركتها في النزاع المسلح في اليمن، باتخاذ جميع التدابير الممكنة للحد من الأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين.

إذا كانت لديكم أي أسئلة، يرجى الاتصال بـ كريستين بيكرلي، باحثة اليمن، على [REDACTED] أو [REDACTED].

نشكركم على اهتمامكم ونتطلع إلى ردكم.

مع فائق التقدير،

سارة ليا ويتسن
المديرة التنفيذية
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايتس ووتش

31 يوليو/تموز 2017

معالي الشيخ صباح الخالد الصباح
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية
وزارة الخارجية
مدينة الكويت، الكويت

الموضوع: التحقيق في انتهاكات مزعومة لقوانين الحرب في اليمن

معالي الشيخ،

تحية وبعد،

أكتب إليكم بالنيابة عن "هيومن رايتس ووتش" للإعراب عن قلقنا العميق من أن تكون القوات العسكرية الكويتية مشتركة أو متواطئة في انتهاك قوانين الحرب في اليمن.

نحن الكويت على إجراء تحقيقات محايدة والإبلاغ علنا عن النتائج التي تتوصل إليها حول أي حادث شاركت فيه القوات الكويتية ويتعلق بالتزامات محتملة بقوانين الحرب. على الكويت أيضا أن تدعم إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف النزاع.

"هيومن رايتس ووتش" منظمة غير حكومية ترصد، وتبلغ عن، انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل الدول والجماعات المسلحة غير الحكومية في أكثر من 90 بلدا حول أنحاء العالم.

منذ مارس/آذار 2015، قُتل 5021 مدنيا وجرح 8588 على الأقل في النزاع المسلح في اليمن، وفقا لـ "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" (المفوضية).

أدت الحرب إلى تعميق وتفاقم الأزمة الإنسانية القائمة في اليمن، والتي أعلنت الأمم المتحدة أنها الأكبر في العالم. يعيش على الأقل 7 ملايين شخص على حافة المجاعة والآلاف يعانون من الكوليرا، ولكن كلا طرفي النزاع يعوقان إيصال المعونة الإنسانية.

حتى الآن، لم تقدّم الكويت معلومات كثيرة عن الدور الذي تلعبه قواتها في اليمن. وفقا لـ "أسوشيتد برس"، شاركت الكويت في البداية بـ 15 طائرة مقاتلة في اليمن. وفي ديسمبر/كانون الأول 2015، ذكرت "ذي ناشيونال" أن الكويت ساهمت في جهود قوات التحالف بكتائب مدفعية دون أن تكشف عن عدد قواتها المشاركة في العمليات العسكرية للتحالف.

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية
لمى فقيه، نائبة المديرة
إريك غولمستين، نائب المديرة
جو ستورك، نائب المديرة
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

اللجنة الاستشارية

كاثرين بيراتيس، المديرة
أنسلي بالي، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غارني سيك، مسؤول
فؤاد عبد المومني
جمال أبو علي
ياسر عكاوي
هالة الدوسري
صلاح الحجبلان
عبدالغني الإيراني
أحمد المخيني
غانم النجار
ليزا أندرسون
شاول بلخاش
ديفيد بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
نيثان براون
بول شيفغني
هنا إدوار
بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحان
ليني فريخ غورغيس
أيل كروس
عمر حمزاوي
أسوس هاردي
شوان جبارين
مارينا بينتو كوفمان
يوسف خللات
أحمد منصور
ستيفان ماركس
عبدالعزیز نعدي
نبيل رجب
فيكي رسكين
تشارلز شميس
شيد شينبيرغ
سوزان تاماسيبي
مصطفى تليلي

هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي
ميشيل ألكساندر، نائب المدير التنفيذي
والمبادرات العالمية
ايان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج
تشانك لاستينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وليد أبوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مدير الاتصالات
باربرا غوليليمو، مدير المالة والإدارة
بالتوندي أولوغوجي، نائب مدير البرامج
دينا بوكيمبير، المستشار العام
توم بورتويس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية
جو ساوندرز، نائب مدير البرامج
فرانيس سينا، مدير الموارد البشرية

الكويت ملزمة بموجب قوانين الحرب بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة التي شاركت فيها قواتها. وقد أبلغت الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش ومنظمات مستقلة أخرى عن عدد من الغارات الجوية التي يبدو أنها غير قانونية من قبل التحالف على مدى العامين الماضيين. طالما لا تقدم الكويت أي معلومات علنية عن دور القوات الكويتية في أي من هذه الضربات الجوية، قد تكون مشاركة في الانتهاكات بسبب دورها المباشر في أي هجمات غير مشروعة وعدم التحقيق فيها أو اتخاذ الإجراءات المناسبة.

اتساقا مع المادة 1 المشتركة بين "اتفاقيات جنيف" لعام 1949، التي انضمت الكويت إليها، فإن الدول ليس عليها التزام بالتقيد بقوانين الحرب فحسب، بل عليها أيضا "ضمان احترام" قوانين الحرب باستخدام نفوذها، بقدر الإمكان، لوقف جميع انتهاكات قوانين الحرب. وهي ليست مسؤولة عن الانتهاكات التي ترتكبها قواتها المسلحة فحسب، بل مسؤولة أيضا عن الانتهاكات التي ترتكبها القوات التي تعمل بموجب تعليماتها أو توجيهاتها أو سيطرتها.

نحث الكويت على الإفراج فورا عن أية معلومات عن أي ضربات شاركت فيها قواتها، تكون هناك ادعاءات ذات مصداقية بشأنها بانتهاك قوانين الحرب. وإذا كانت الكويت لا تجمع هذه المعلومات، فإننا نحث الحكومة على القيام بذلك.

عند إجراء التحقيقات، على الكويت أن تستفيد استفادة كاملة من أدوات التحقيق المتاحة، بما فيها المعلومات الاستخباراتية العسكرية والمعلومات العملياتية ومقاطع الفيديو عن الاستهداف. وينبغي أن تبذل الحكومة أيضا جهودا للحصول على معلومات من الموقع المستهدف قدر الإمكان. ينبغي أن تتضمن النتائج العامة للتحقيقات تفسيراً لتدابير المساءلة التي اتخذتها، بما فيها الإجراءات التأديبية والملاحقات الجنائية، الجبر المقدم إلى الضحايا المدنيين أو أسرهم، والعملية التي تقرر من خلالها ما إذا كان من الضروري إجراء المساءلة أو الانتصاف أم لا.

إن إجراء الائتلاف تحقيقات أولية من خلال "الفريق المشترك لتقييم الحوادث" (الفريق المشترك) في بعض الضربات لا يعفي الحكومة الكويتية من الالتزام بإجراء تحقيقات في الضربات غير القانونية المحتملة التي شاركت فيها قواتها.

حسب علم هيومن رايتس ووتش، فإن الفريق المشترك لم يصدر إلا مرة واحدة معلومات عن القوات المسلحة الأعضاء في التحالف التي شاركت في الهجوم الذي حقق فيه - مدعيا أن المعلومات الاستخباراتية الخاطئة من القوات المسلحة اليمنية أدت إلى الهجوم على مجلس عزاء في صنعاء في أكتوبر/تشرين الأول 2016.

نحثكم على محاسبة أي من العسكريين الكويتيين الذين توجد مزاعم ذات مصداقية بتورطهم في جرائم حرب أو غيرهم ممن يدخلون في نطاق ولايتكم. الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب بنية إجرامية - أي عن قصد أو بتهور - مسؤولون عن جرائم الحرب. كما يمكن اعتبارهم مسؤولين جنائيا عن تقديم المساعدة أو العون على ارتكاب جريمة حرب أو تيسيرها أو التحريض عليها. ويمكن أيضا مقاضاة القادة العسكريين والمدنيين بسبب جرائم الحرب باعتبارها

مسؤولية قيادة عندما يعرفون أو ينبغي أن يكونوا على علم بارتكاب جرائم حرب ولا يتخذون تدابير كافية لمنعها أو معاقبة المسؤولين عنها.

جرائم الحرب تخضع أيضا لـ "الولاية القضائية العالمية"، ويمكن مقاضاة الكويتيين المشاركين في جرائم الحرب في النظم القضائية المحلية في بلد آخر.

بالإضافة إلى آليات العدالة، على الكويت أن توفر سبل الانتصاف للضحايا المدنيين أو أسرهم، بما في ذلك تقديم تعويضات عن الوفيات والإصابات غير المشروعة. ينبغي النظر في دفع هبات في حالة حدوث أضرار مدنية ولكن دون التوصل إلى وقوع تجاوزات.

استفسارات

تواصل هيومن رايتس ووتش مراقبة جهود المساءلة في اليمن، وستكون ممتنة لتلقي إجابات عن الأسئلة التالية أو أي معلومات أخرى تودون تقديمها بحلول 5 أغسطس/آب 2017 حتى تتمكن من دمجها في عملنا المستمر، ونفهم بشكل أفضل الخطوات التي تأخذها الكويت للامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية:

- 1- هل حققت الكويت، سواء بشكل مستقل أو من خلال الفريق المشترك، في أي من هجمات الائتلاف التي شاركت فيها القوات الكويتية؟ في حال حصل ذلك، يرجى تزويدنا بمعلومات عن تاريخ الهجوم الذي تم التحقيق فيه وموقعه، والنتائج التي تم التوصل إليها.
- 2- وجد الفريق المشترك أن التحالف تصرف بصورة غير مشروعة في هجوميّ المخا والصالة الكبرى. يرجى تقديم معلومات عن مشاركة القوات أو الأفراد الكويتيين في هذه الهجمات.
- 3- هل بدأت الكويت التحقيقات أو الإجراءات التأديبية أو الملاحقات القضائية ضد أي عسكريين كويتيين مشتركين في جرائم حرب مزعومة في اليمن، بما يشمل المسؤولية عن القيادة؟
- 4- إلى أي مدى تتعاون الكويت حاليا مع المفوضية في تحقيقاتها في الهجمات المزعومة غير المشروعة في اليمن؟

نعتقد أن من المهم أن تفي الكويت بالتزاماتها القانونية الدولية فيما يتعلق بمشاركتها في النزاع المسلح في اليمن، باتخاذ جميع التدابير الممكنة للحد من الأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين.

إذا كانت لديكم أي أسئلة، يرجى الاتصال بـ كريستين بيكرلي، باحثة اليمن، على [REDACTED] أو [REDACTED].

نشكركم على اهتمامكم ونتطلع إلى ردكم.

مع فائق التقدير،

سارة ليا ويتسن
المديرة التنفيذية
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايتس ووتش

31 يوليو/تموز 2017

الفريق أول ركن أحمد عوض بن عوف
وزير الدفاع الوطني
وزارة الدفاع
الخرطوم، السودان

الموضوع: التحقيق في انتهاكات مزعومة لقوانين الحرب في اليمن

معالي الوزير،

تحية وبعد،

أكتب إليكم بالنيابة عن "هيومن رايتس ووتش" للإعراب عن قلقنا العميق من أن تكون القوات العسكرية السودانية مشتركة أو متواطئة في انتهاك قوانين الحرب في اليمن.

نحث السودان على إجراء تحقيقات محايدة والإبلاغ علنا عن النتائج التي يتوصل إليها حول أي حادث شاركت فيه القوات السودانية ويتعلق بالتزامات محتملة بقوانين الحرب. على السودان أيضا أن يدعم إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف النزاع.

"هيومن رايتس ووتش" منظمة غير حكومية ترصد، وتبلغ عن، انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل الدول والجماعات المسلحة غير الحكومية في أكثر من 90 بلدا حول أنحاء العالم.

منذ مارس/آذار 2015، قُتل 5021 مدنيا وجرح 8588 على الأقل في النزاع المسلح في اليمن، ووفقا لـ "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" (المفوضية).

أدت الحرب إلى تعميق وتفاقم الأزمة الإنسانية القائمة في اليمن، والتي أعلنت الأمم المتحدة أنها الأكبر في العالم. يعيش على الأقل 7 ملايين شخص على حافة المجاعة والآلاف يعانون من الكوليرا، ولكن كلا طرفي النزاع يعوقان إيصال المعونة الإنسانية.

لم يقدم السودان معلومات كثيرة عن الدور الذي لعبته قواته في اليمن. شارك السودان في البداية بأربع طائرات مقاتلة ضمن قوات التحالف، واقترح توفير ما يصل إلى 6000 عنصر ضمن القوات الأرضية، بحسب "أسوشيتد برس". وفي وقت لاحق، ذكرت تقارير لـ "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"، مركز أبحاث مقره الولايات المتحدة، إن السودان نشر 2000 عنصر ضمن القوات الأرضية جنوب اليمن على

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية
لمى فقيه، نائبة المديرية
إريك غولستين، نائب المديرية
جو ستورك، نائب المديرية
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

اللجنة الاستشارية

كاترين بيراتيس، المديرية
انسلي بالي، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غارني سيك، مسؤول
فؤاد عبد المومني
جمال أبو علي
ياسر عكاوي
هالة الدوسري
صلاح الحجبلان
عبدالغني الإيراني
أحمد المخيني
غانم النجار
ليزا أندرسون
شاول بخاش
ديفيد بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
نيثان براون
بول شيفغني
هنا إدوار
بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحان
ليني فريخ غورغيس
أيل كروس
عمر حمزاوي
أسوس هاردي
شوان جبارين
مارينا بينتو كوفمان
يوسف خلات
أحمد منصور
ستيفان ماركس
عبدالعزیز نعدي
نبيل رجب
فيكي رسكين
تشارلز شمالي
شيد شينبيرغ
سوزان تاماسيبي
مصطفى تليلي

هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي
ميشيل ألكساندر، نائب المدير التنفيذي
والمبادرات العالمية
ايمان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج
تشارك لاسيتينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وليد أبوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مدير الاتصالات
باربرا غوليليمو، مدير الملة والإدارة
باجتوندني أولوجوجي، نائب مدير البرامج
دينا بوكيمبير، المستشار العام
توم بورتيس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانونية والسياسة
جوساوندريز، نائب مدير البرامج
فرانسيس سينا، مدير الموارد البشرية

الأقل، بينما أفادت **"إيرين"**، وهي شبكة أنباء إنسانية، بأن القوات الأرضية السودانية شاركت في القتال على الساحل الغربي لليمن.

السودان ملزم بموجب قوانين الحرب بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة التي شاركت فيها قواته. وقد أبلغت الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش ومنظمات مستقلة أخرى عن عدد من الغارات الجوية التي يبدو أنها غير قانونية من قبل التحالف على مدى العامين الماضيين. طالما لا يقدم السودان أي معلومات علنية عن دور القوات السودانية في أي من هذه الضربات الجوية، قد يكون مشتركا في الانتهاكات بسبب دوره المباشر في أي هجمات غير مشروعة وعدم التحقيق فيها أو اتخاذ الإجراءات المناسبة.

اتساقا مع المادة 1 المشتركة بين "اتفاقيات جنيف" لعام 1949، التي انضم السودان إليها، فإن الدول ليس عليها التزام بالنقد بقوانين الحرب فحسب، بل عليها أيضا "ضمان احترام" قوانين الحرب باستخدام نفوذها، بقدر الإمكان، لوقف جميع انتهاكات قوانين الحرب. وهي ليست مسؤولة عن الانتهاكات التي ترتكبها قواتها المسلحة فحسب، بل مسؤولة أيضا عن الانتهاكات التي ترتكبها القوات التي تعمل بموجب تعليماتها أو توجيهاتها أو سيطرتها.

نحث السودان على الإفراج فورا عن أية معلومات عن أي ضربات شاركت فيها قواته، والتي توجد ادعاءات ذات مصداقية بكونها تسببت في انتهاك لقوانين الحرب. وإذا كان السودان لا يجمع هذه المعلومات، فإننا نحث الحكومة على القيام بذلك.

عند إجراء التحقيقات، على السودان أن يستفيد استفادة كاملة من أدوات التحقيق المتاحة، بما فيها المعلومات الاستخباراتية العسكرية والمعلومات العملياتية ومقاطع الفيديو عن الاستهداف. وينبغي أن تبذل الحكومة أيضا جهودا للحصول على معلومات من الموقع المستهدف قدر الإمكان. ينبغي أن تتضمن النتائج العامة للتحقيقات تفسيرا لتدابير المساءلة التي اتخذها، بما فيها الإجراءات التأديبية والملاحقات الجنائية، الجبر المقدم إلى الضحايا المدنيين أو أسرهم، والعملية التي تقرر من خلالها ما إذا كان من الضروري إجراء المساءلة أو الانتصاف أم لا.

إن إجراء الائتلاف تحقيقات أولية من خلال "الفريق المشترك لتقييم الحوادث" (الفريق المشترك) في بعض الضربات لا يعفي الحكومة السودانية من الالتزام بإجراء تحقيقات في الضربات غير القانونية المحتملة التي شاركت فيها قواتها.

حسب علم هيومن رايتس ووتش، فإن الفريق المشترك لم يصدر إلا مرة واحدة معلومات عن القوات المسلحة الأعضاء في التحالف التي شاركت في الهجوم الذي حقق فيه - مدعيا أن المعلومات الاستخباراتية الخاطئة من القوات المسلحة اليمينية أدت إلى الهجوم على مجلس عزاء في صنعاء في أكتوبر/تشرين الأول 2016.

نحثكم على محاسبة أي من العسكريين السودانيين الذين توجد مزاعم ذات مصداقية بتورطهم في جرائم حرب أو غيرهم ممن يدخلون في نطاق ولايتكم. الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب بنية إجرامية - أي عن قصد أو بتهور - مسؤولون عن جرائم الحرب. كما يمكن اعتبارهم مسؤولين جنائيا عن تقديم المساعدة أو العون على ارتكاب جريمة حرب أو تيسيرها أو

التحريض عليها. ويمكن أيضا مقاضاة القادة العسكريين والمدنيين بسبب جرائم الحرب باعتبارها مسؤولية قيادة عندما يعرفون أو ينبغي أن يكونوا على علم بارتكاب جرائم حرب ولا يتخذون تدابير كافية لمنعها أو معاقبة المسؤولين عنها.

جرائم الحرب تخضع أيضا لـ "الولاية القضائية العالمية"، ويمكن مقاضاة السودانيين المشاركين في جرائم الحرب في النظم القضائية المحلية في بلد آخر.

بالإضافة إلى آليات العدالة، على السودان أن يوفر سبل الانتصاف للضحايا المدنيين أو أسرهم، بما في ذلك تقديم تعويضات عن الوفيات والإصابات غير المشروعة. ينبغي النظر في دفع هبات في حالة حدوث أضرار مدنية ولكن دون التوصل إلى وقوع تجاوزات.

استفسارات

تواصل هيومن رايتس ووتش مراقبة جهود المساءلة في اليمن، وستكون ممتنة لتلقي إجابات عن الأسئلة التالية أو أي معلومات أخرى تودون تقديمها بحلول 5 أغسطس/آب 2017 حتى نتمكن من دمجها في عملنا المستمر، ونفهم بشكل أفضل الخطوات التي يأخذها السودان للامتثال لالتزاماته القانونية الدولية:

- 1- هل حقق السودان، سواء بشكل مستقل أو من خلال الفريق المشترك، في أي من هجمات الائتلاف التي شاركت فيها القوات السودانية؟ في حال حصل ذلك، يرجى تزويدنا بمعلومات عن تاريخ الهجوم الذي تم التحقيق فيه وموقعه، والنتائج التي تم التوصل إليها.
- 2- وجد الفريق المشترك أن التحالف تصرف بصورة غير مشروعة في هجومي المخا والصالة الكبرى. يرجى تقديم معلومات عن مشاركة القوات أو الأفراد السودانيين في هذه الهجمات.
- 3- هل بدأ السودان التحقيقات أو الإجراءات التأديبية أو الملاحقات القضائية ضد أي عسكريين سودانيين مشتركين في جرائم حرب مزعومة في اليمن، بما يشمل المسؤولية عن القيادة؟
- 4- إلى أي مدى يتعاون السودان حاليا مع المفوضية في تحقيقاته في الهجمات المزعومة غير المشروعة في اليمن؟

نعتقد أن من المهم أن يفهم السودان بالتزاماته القانونية الدولية فيما يتعلق بمشاركته في النزاع المسلح في اليمن، باتخاذ جميع التدابير الممكنة للحد من الأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين.

إذا كانت لديكم أي أسئلة، يرجى الاتصال بـ كريستين بيكرلي، باحثة اليمن، على [REDACTED] أو [REDACTED].

نشكركم على اهتمامكم ونتطلع إلى ردكم.

مع فائق التقدير،

سارة ليا ويتسن
المديرة التنفيذية
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايتس ووتش

31 يوليو/تموز 2017

معالي السيد ناصر بوربيطة
وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
وزارة الشؤون الخارجية
الرباط، المغرب

الموضوع: التحقيق في انتهاكات مزعومة لقوانين الحرب في اليمن

معالي الوزير،

تحية وبعد،

أكتب إليكم بالنيابة عن "هيومن رايتس ووتش" للإعراب عن قلقنا العميق من أن تكون القوات العسكرية المغربية مشتركة أو متواطئة في انتهاك قوانين الحرب في اليمن.

نحث المغرب على إجراء تحقيقات محايدة والإبلاغ علنا عن النتائج التي يتوصل إليها حول أي حادث شاركت فيه القوات المغربية ويتعلق بالتزامات محتملة بقوانين الحرب. على المغرب أيضا أن يدعم إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف النزاع.

"هيومن رايتس ووتش" منظمة غير حكومية ترصد، وتبلغ عن، انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل الدول والجماعات المسلحة غير الحكومية في أكثر من 90 بلدا حول أنحاء العالم.

منذ مارس/آذار 2015، قُتل 5021 مدنيا وجرح 8588 على الأقل في النزاع المسلح في اليمن، [وفقا](#) لـ "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" (المفوضية).

أدت الحرب إلى تعميق وتفاقم الأزمة الإنسانية القائمة في اليمن، والتي أعلنت الأمم المتحدة أنها الأكبر في العالم. يعيش على الأقل 7 ملايين شخص على حافة المجاعة والآلاف يعانون من الكوليرا، ولكن كلا طرفي النزاع يعوقان إيصال المعونة الإنسانية.

حتى الآن، لم يقدم المغرب معلومات كثيرة عن الدور الذي تلعبه قواته في اليمن. وفقا لـ "[غولف نيوز](#)"، نشر المغرب حوالي 1500 جندي وفريق من المظليين للمشاركة في عمليات التحالف في ديسمبر/كانون الأول 2015. كما أفادت تقارير بأن المغرب شارك في غارات التحالف الجوية، بما في ذلك بوضع 6 طائرات من نوع "إف 16" تحت تصرف التحالف، بحسب "[عرب ويبكلي](#)". ذكرت "[رويترز](#)" أن طائرة مغربية من نوع "إف 16" تحطمت في 11 مايو/أيار 2015 أثناء قيامها بمهمة في اليمن.

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية
لمى فقيه، نائبة المديرية
إريك غولمستين، نائب المديرية
جو ستورك، نائب المديرية
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

اللجنة الاستشارية

كاثرين بيراتيس، المديرية
انسلي بالي، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غارني سيك، مسؤول
فؤاد عبد المومني
جمال أبو علي
ياسر عكاوي
هالة الدوسري
صلاح الحجبلان
عبدالغني الإيراني
أحمد المخيني
غانم النجار
ليزا أندرسون
شاول بخاش
ديفيد بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
نيثان براون
بول شيفغني
هنا إدوار
بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحان
ليني فريخ غورغيس
أيل كروس
عمر حمزاوي
أسوس هاردي
شوان جبارين
مارينا بينتو كوفمان
يوسف خلات
أحمد منصور
ستيفان ماركس
عبدالعزیز نعدي
نبيل رجب
فيكي رسكين
تشارلز شماس
شيد شينبيرغ
سوزان تاماسيبي
مصطفى تليلي

هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي
ميشيل ألكساندر، نائب المدير التنفيذي
والمبادرات العالمية
ايمان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج
تشارك لاستينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وليد أبوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مدير الاتصالات
باربرا غوليلمو، مدير الملة والإدارة
باجاتوندي أولوغوجي، نائب مدير البرامج
دينا بوكيمبير، المستشار العام
توم بورتيس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية
جوساوندرز، نائب مدير البرامج
فرانسيس سينا، مدير الموارد البشرية

المغرب ملزم بموجب قوانين الحرب بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة التي شاركت فيها قواته. وقد أبلغت الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش ومنظمات مستقلة أخرى عن عدد من الغارات الجوية التي يبدو أنها غير قانونية من قبل التحالف على مدى العامين الماضيين. طالما لا يقدم المغرب أي معلومات علنية عن دور القوات المغربية في أي من هذه الضربات الجوية، قد يكون مشتركا في الانتهاكات بسبب دوره المباشر في أي هجمات غير مشروعة وعدم التحقيق فيها أو اتخاذ الإجراءات المناسبة.

اتساقا مع المادة 1 المشتركة بين "اتفاقيات جنيف" لعام 1949، التي انضم المغرب إليها، فإن الدول ليس عليها التزام بالتقيد بقوانين الحرب فحسب، بل عليها أيضا "ضمان احترام" قوانين الحرب باستخدام نفوذها، بقدر الإمكان، لوقف جميع انتهاكات قوانين الحرب. وهي ليست مسؤولة عن الانتهاكات التي ترتكبها قواتها المسلحة فحسب، بل مسؤولة أيضا عن الانتهاكات التي ترتكبها القوات التي تعمل بموجب تعليماتها أو توجيهاتها أو سيطرتها.

نحث المغرب على الإفراج فورا عن أية معلومات عن أي ضربات شاركت فيها قواته، تكون هناك ادعاءات ذات مصداقية بشأنها بانتهاك قوانين الحرب. وإذا كان المغرب لا يجمع هذه المعلومات، فإننا نحث الحكومة على القيام بذلك.

عند إجراء التحقيقات، على المغرب أن يستفيد استفادة كاملة من أدوات التحقيق المتاحة، بما فيها المعلومات الاستخباراتية العسكرية والمعلومات العملياتية ومقاطع الفيديو عن الاستهداف. وينبغي أن تبذل الحكومة أيضا جهودا للحصول على معلومات عن الموقع المستهدف قدر الإمكان. ينبغي أن تتضمن النتائج العامة للتحقيقات تفسيرا لتدابير المساءلة التي اتخذتها، بما فيها الإجراءات التأديبية والملاحقات الجنائية، الجبر المقدم إلى الضحايا المدنيين أو أسرهم، والعملية التي تقرر من خلالها ما إذا كان من الضروري إجراء المساءلة أو الانتصاف أم لا.

إن إجراء الائتلاف تحقيقات أولية من خلال "الفريق المشترك لتقييم الحوادث" (الفريق المشترك) في بعض الضربات لا يعفي الحكومة المغربية من الالتزام بإجراء تحقيقات في الضربات غير القانونية المحتملة التي شاركت فيها قواتها.

حسب علم هيومن رايتس ووتش، فإن الفريق المشترك لم يصدر إلا مرة واحدة معلومات عن القوات المسلحة الأعضاء في التحالف التي شاركت في الهجوم الذي حقق فيه - مدعيا أن المعلومات الاستخباراتية الخاطئة من القوات المسلحة اليمنية أدت إلى الهجوم على مجلس عزاء في صنعاء في أكتوبر/تشرين الأول 2016.

نحثكم على محاسبة أي من العسكريين المغاربة الذين توجد مزاعم ذات مصداقية بتورطهم في جرائم حرب أو غيرهم ممن يدخلون في نطاق ولايتكم. الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب بنية إجرامية - أي عن قصد أو بتهور - مسؤولون عن جرائم الحرب. كما يمكن اعتبارهم مسؤولين جنائيا عن تقديم المساعدة أو العون على ارتكاب جريمة حرب أو تيسيرها أو التحريض عليها. ويمكن أيضا مقاضاة القادة العسكريين والمدنيين بسبب جرائم الحرب باعتبارها مسؤولية قيادة

عندما يعرفون أو ينبغي أن يكونوا على علم بارتكاب جرائم حرب ولا يتخذون تدابير كافية لمنعها أو معاقبة المسؤولين عنها.

جرائم الحرب تخضع أيضا لـ "الولاية القضائية العالمية"، ويمكن مقاضاة المغاربة المشاركين في جرائم الحرب في النظم القضائية المحلية في بلد آخر.

بالإضافة إلى آليات العدالة، على المغرب أن توفر سبل الانتصاف للضحايا المدنيين أو أسرهم، بما في ذلك تقديم تعويضات عن الوفيات والإصابات غير المشروعة. ينبغي النظر في دفع هبات في حالة حدوث أضرار مدنية ولكن دون التوصل إلى وقوع تجاوزات.

استفسارات

تواصل هيومن رايتس ووتش مراقبة جهود المساءلة في اليمن، وستكون ممتنة لتلقي إجابات عن الأسئلة التالية أو أي معلومات أخرى تودون تقديمها بحلول 5 أغسطس/آب 2017 حتى تتمكن من دمجها في عملنا المستمر، ونفهم بشكل أفضل الخطوات التي يأخذها المغرب للامتثال لالتزاماته القانونية الدولية:

- 1- هل حقق المغرب، سواء بشكل مستقل أو من خلال الفريق المشترك، في أي من هجمات الائتلاف التي شاركت فيها القوات المغربية؟ في حال حصل ذلك، يرجى تزويدنا بمعلومات عن تاريخ الهجوم الذي تم التحقيق فيه وموقعه، والنتائج التي تم التوصل إليها.
- 2- وجد الفريق المشترك أن التحالف تصرف بصورة غير مشروعة في هجوميّ المخا والصالة الكبرى. يرجى تقديم معلومات عن مشاركة القوات أو الأفراد المغربية في هذه الهجمات.
- 3- هل بدأ المغرب التحقيقات أو الإجراءات التأديبية أو الملاحقات القضائية ضد أي عسكريين مغاربة مشتركين في جرائم حرب مزعومة في اليمن، بما يشمل المسؤولية عن القيادة؟
- 4- إلى أي مدى يتعاون المغرب حاليا مع المفوضية في تحقيقاتها في الهجمات المزعومة غير المشروعة في اليمن؟

نعتقد أن من المهم أن يفي المغرب بالتزاماته القانونية الدولية فيما يتعلق بمشاركته في النزاع المسلح في اليمن، باتخاذ جميع التدابير الممكنة للحد من الأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين.

إذا كانت لديكم أي أسئلة، يرجى الاتصال بـ كريستين بيكرلي، باحثة اليمن، على [REDACTED] أو [REDACTED].

نشكركم على اهتمامكم ونتطلع إلى ردكم.

مع فائق التقدير،

سارة ليا ويتسن
المديرة التنفيذية
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايتس ووتش

31 يوليو/تموز 2017

سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني
وزير الخارجية
وزارة الخارجية
الدوحة، قطر

الموضوع: التحقيق في انتهاكات مزعومة لقوانين الحرب في اليمن

سعادة الشيخ،

تحية وبعد،

أكتب إليكم بالنيابة عن "هيومن رايتس ووتش" للإعراب عن قلقنا العميق من أن تكون القوات العسكرية القطرية مشتركة أو متواطئة في انتهاك قوانين الحرب لما كانت طرفاً في التحالف الذي شنّ عمليات عسكرية في اليمن.

نحث قطر على إجراء تحقيقات محايدة والإبلاغ علناً عن النتائج التي تتوصل إليها حول أي حادث شاركت فيه القوات القطرية ويتعلق بالتزامات محتملة بقوانين الحرب. على قطر أيضاً أن تدعم إجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف النزاع.

"هيومن رايتس ووتش" منظمة غير حكومية ترصد، وتبلغ عن، انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل الدول والجماعات المسلحة غير الحكومية في أكثر من 90 بلداً حول أنحاء العالم.

منذ مارس/آذار 2015، قُتل 5021 مدنياً وجرح 8588 على الأقل في النزاع المسلح في اليمن، [وفقاً](#) لـ "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" (المفوضية).

أدت الحرب إلى تعميق وتفاقم الأزمة الإنسانية القائمة في اليمن، والتي أعلنت الأمم المتحدة أنها الأكبر في العالم. يعيش على الأقل 7 ملايين شخص على حافة المجاعة والآلاف يعانون من الكوليرا، ولكن كلا طرفي النزاع يعوقان إيصال المعونة الإنسانية.

رغم أن تقارير أفادت بأن قطر توفقت عن شن أي عمليات في اليمن، إلا أن على قطر تقديم معلومات كاملة عن الدور الذي لعبته قواتها في اليمن، وخاصة أي دور محتمل قامت به قواتها في الهجمات غير القانونية التي نفذها التحالف منذ مارس/آذار 2015. بحسب [تقارير إعلامية](#)، قدّمت قطر دعماً [أرضياً](#) وجوياً للتحالف بقيادة السعودية، بما في ذلك المساهمة [بعشر طائرات مقاتلة](#) في عمليات التحالف.

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية
لمى فقيه، نائبة المديرة
إريك غولستين، نائب المديرة
جو ستورك، نائب المديرة
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

اللجنة الاستشارية

كاثرين بيراتيس، المديرة
أنسلي بالي، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غارني سيك، مسؤول
فؤاد عبد المومني
جمال أبو علي
ياسر عكاوي
هالة الدوسري
صلاح الحجبلان
عبدالغني الإيراني
أحمد المخيني
غانم النجار
ليزا أندرسون
شاول بخاش
ديفيد بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
نيثان براون
بول شيفغني
هنا إدار
بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحان
ليني فريخ غورغيس
أيل كروس
عمر حمزاوي
أسوس هاردي
شوان جبارين
مارينا بينتو كوفمان
يوسف خلات
أحمد منصور
ستيفان ماركس
عبدالعزیز نعیدی
نبيل رجب
فيكي رسكين
تشارلز شماس
شيد شينبيرغ
سوزان تاماسيبي
مصطفى تليلي

هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي
ميشيل ألكساندر، نائب المدير التنفيذي
والمبادرات العالمية
ايان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج
تشارك لاسيتينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وليد أبوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مدير الاتصالات
باربرا غوليلمو، مدير الملة والإدارة
باجتوندی أولوغوجي، نائب مدير البرامج
دينا بوكيمبير، المستشار العام
توم بورتيس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية
جو ساوندرز، نائب مدير البرامج
فرانيس سينا، مدير الموارد البشرية

قطر ملزمة بموجب قوانين الحرب بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة التي شاركت فيها قواتها. وقد أبلغت الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش ومنظمات مستقلة أخرى عن عدد من الغارات الجوية التي يبدو أنها غير قانونية من قبل التحالف على مدى العامين الماضيين. طالما لا تقدم قطر أي معلومات علنية عن دور القوات القطرية في أي من هذه الضربات الجوية، قد تكون مشاركة في الانتهاكات بسبب دورها المباشر في أي هجمات غير مشروعة وعدم التحقيق فيها أو اتخاذ الإجراءات المناسبة.

اتساقا مع المادة 1 المشتركة بين "اتفاقيات جنيف" لعام 1949، التي انضمت قطر إليها، فإن الدول ليس عليها التزام بالتقيد بقوانين الحرب فحسب، بل عليها أيضا "ضمان احترام" قوانين الحرب باستخدام نفوذها، بقدر الإمكان، لوقف جميع انتهاكات قوانين الحرب. وهي ليست مسؤولة عن الانتهاكات التي ترتكبها قواتها المسلحة فحسب، بل مسؤولة أيضا عن الانتهاكات التي ترتكبها القوات التي تعمل بموجب تعليماتها أو توجيهاتها أو سيطرتها.

نحث قطر على الإفراج فورا عن أية معلومات عن أي ضربات شاركت فيها قواتها، تكون هناك ادعاءات ذات مصداقية بشأنها بانتهاك قوانين الحرب. وإذا كانت قطر لا تجمع هذه المعلومات، فإننا نحث الحكومة على القيام بذلك.

عند إجراء التحقيقات، على قطر أن تستفيد استفادة كاملة من أدوات التحقيق المتاحة، بما فيها المعلومات الاستخباراتية العسكرية والمعلومات العملياتية ومقاطع الفيديو عن الاستهداف. وينبغي أن تبذل الحكومة أيضا جهودا للحصول على معلومات من الموقع المستهدف قدر الإمكان. ينبغي أن تتضمن النتائج العامة للتحقيقات تفسيراً لتدابير المساءلة التي اتخذتها، بما فيها الإجراءات التأديبية والملاحقات الجنائية، الجبر المقدم إلى الضحايا المدنيين أو أسرهم، والعملية التي تقرر من خلالها ما إذا كان من الضروري إجراء المساءلة أو الانتصاف أم لا.

إن إجراء الانتلاف تحقيقات أولية من خلال "الفريق المشترك لتقييم الحوادث" (الفريق المشترك) في بعض الضربات لا يعفي الحكومة القطرية من الالتزام بإجراء تحقيقات في الضربات غير القانونية المحتملة التي شاركت فيها قواتها.

حسب علم هيومن رايتس ووتش، فإن الفريق المشترك لم يصدر إلا مرة واحدة معلومات عن القوات المسلحة الأعضاء في التحالف التي شاركت في الهجوم الذي حقق فيه - مدعيا أن المعلومات الاستخباراتية الخاطئة من القوات المسلحة اليمينية أدت إلى الهجوم على مجلس عزاء في صنعاء في أكتوبر/تشرين الأول 2016.

نحثكم على محاسبة أي من العسكريين القطريين الذين توجد مزاعم ذات مصداقية بتورطهم في جرائم حرب أو غيرهم ممن يدخلون في نطاق ولايتكم. الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب بنيتة إجرامية - أي عن قصد أو بتهور - مسؤولون عن جرائم الحرب. كما يمكن اعتبارهم مسؤولين جنائيا عن تقديم المساعدة أو العون على ارتكاب جريمة حرب أو تيسيرها أو التحريض عليها. ويمكن أيضا مفاضة القادة العسكريين والمدنيين بسبب جرائم الحرب باعتبارها مسؤولية قيادة عندما يعرفون أو ينبغي أن يكونوا على علم بارتكاب جرائم حرب ولا يتخذون تدابير كافية لمنعها أو معاقبة المسؤولين عنها.

جرائم الحرب تخضع أيضا لـ "الولاية القضائية العالمية"، ويمكن مقاضاة القطريين المشاركين في جرائم الحرب في النظم القضائية المحلية في بلد آخر.

بالإضافة إلى آليات العدالة، على قطر أن توفر سبل الانتصاف للضحايا المدنيين أو أسرهم، بما في ذلك تقديم تعويضات عن الوفيات والإصابات غير المشروعة. ينبغي النظر في دفع هبات في حالة حدوث أضرار مدنية ولكن دون التوصل إلى وقوع تجاوزات.

استفسارات

تواصل هيومن رايتس ووتش مراقبة جهود المساءلة في اليمن، وستكون ممتنة لتلقي إجابات عن الأسئلة التالية أو أي معلومات أخرى تودون تقديمها بحلول 5 أغسطس/آب 2017 حتى نتمكن من دمجها في عملنا المستمر، ونفهم بشكل أفضل الخطوات التي تأخذها قطر للامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية:

- 1- هل حققت قطر، سواء بشكل مستقل أو من خلال الفريق المشترك، في أي من هجمات الائتلاف التي شاركت فيها القوات القطرية؟ في حال حصل ذلك، يرجى تزويدنا بمعلومات عن تاريخ الهجوم الذي تم التحقيق فيه وموقعه، والنتائج التي تم التوصل إليها.
- 2- وجد الفريق المشترك أن التحالف تصرف بصورة غير مشروعة في هجومي المخا والصالة الكبرى. يرجى تقديم معلومات عن مشاركة القوات أو الأفراد القطريين في هذه الهجمات.
- 3- هل بدأت قطر التحقيقات أو الإجراءات التأديبية أو الملاحقات القضائية ضد أي عسكريين مغاربة مشتركين في جرائم حرب مزعومة في اليمن، بما يشمل المسؤولية عن القيادة؟
- 4- إلى أي مدى تتعاون قطر حاليا مع المفوضية في تحقيقاتها في الهجمات المزعومة غير المشروعة في اليمن؟

نعتقد أن من المهم أن تفي قطر بالتزاماتها القانونية الدولية فيما يتعلق بمشاركتها في النزاع المسلح في اليمن، باتخاذ جميع التدابير الممكنة للحد من الأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين.

إذا كانت لديكم أي أسئلة، يرجى الاتصال بـ كريستين بيكرلي، باحثة اليمن، على [REDACTED] أو [REDACTED].

نشكركم على اهتمامكم ونتطلع إلى ردكم.

مع فائق التقدير،

سارة ليا ويتسن
المديرة التنفيذية
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايتس ووتش

21 أغسطس/آب 2017

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبو ظبي
نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

الموضوع: التحقيق في ادعاءات انتهاكات قوانين الحرب في اليمن

سمو الشيخ محمد بن زايد،

تحية وبعد،

أكتب إلى سيادتكم نيابة عن "هيومن رايتس ووتش" لأعرب عن عميق قلقنا إزاء احتمال ارتكاب القوات المسلحة الإماراتية انتهاكات لقوانين الحرب في اليمن أو احتمال توأطئها فيها.

كما نكتب إلى سيادتكم لمتابعة [رسالتنا بتاريخ 5 يونيو/حزيران](#) حول دور الإمارات العربية المتحدة في الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، و [متابعة رسالتنا بتاريخ 6 أبريل/نيسان](#) التي دعونا فيها الإمارات إلى توضيح الدور – إن وُجد – الذي لعبته قواتها في هجوم بمروحية في 16 مارس/آذار على قارب ممتلئ باللاجئين والمهاجرين الصوماليين.

في بيان صادر عن ["وكالة أنباء الإمارات"](#) بشأن هجوم مارس/آذار، أكد مسؤول بالقوات المسلحة الإماراتية "أن القوات المسلحة في دولة الإمارات ترحب بأي تحقيق دولي مستقل حول الحادثة". نحث الإمارات على فتح تحقيق محايد في أية واقعة شاركت فيها القوات الإماراتية قد تكون مست التزاماتها بقوانين الحرب، وإعلان نتائج هذه التحقيقات. على الإمارات أيضا دعم تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل جميع أطراف النزاع في اليمن.

هيومن رايتس ووتش منظمة غير حكومية تراقب وتعدّ التقارير عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل الدول والجماعات المسلحة غير التابعة لدول في أكثر من 90 دولة حول العالم. منذ مارس/آذار 2015، قُتل 5021 مدنيا على الأقل، وأصيب 8588 آخرين على الأقل في النزاع المسلح باليمن، [بحسب](#) "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان".

عمقت الحرب وفاقت الأزمة الإنسانية القائمة في اليمن، والتي أعلنتها الأمم المتحدة أكبر الأزمات الإنسانية في العالم. هناك 7 ملايين نسمة على الأقل على شفا المجاعة

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية
لما فقيه، نائبة المديرية
إريك غولمستين، نائب المديرية
جو ستورك، نائب المديرية
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

اللجنة الاستشارية
كاثرين بيراتيس، المديرية
انسلي بالي، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غاري سيك، مسؤول
فؤاد عبد المومني
جمال أبو علي
ياسر عكاوي
هالة الدوسري
صلاح الحجبلان
عبدالغني الإيراني
أحمد المخيني
غانم النجار
ليزا أندرسون
شاول بخاش
ديفيد بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
نيثان براون
بول شيفغني
هنا إدوار
بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحان
ليني فريخ غورغيس
أيل كروس
عمر حمزاوي
أسوس هاردي
شوان جبارين
مارينا بينتو كوفمان
يوسف خلات
مارك لينش
أحمد منصور
ستيفان ماركس
عبدالعزیز نعدي
نبيل رجب
فيكي رسكين
تشارلز شماس
شيد شينبيرغ
سوزان تاماسيبي
كريستوف تانغي
مصطفى تليلي

هيومن رايتس ووتش
كينيث روث، المدير التنفيذي
ميشيل الكساندر، نائب المدير التنفيذي
والمبادرات العالمية
ايان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج
تسك لامستينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وليد أيوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مديرة الاتصالات
باربرا غويليمو، مديرة المالية والإدارة
باباتوندي أولوغوجي، نائب مدير البرامج
دينا بوكيمبير، المستشار العام
توم بورتويس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية
جو ساندرز، نائب مدير البرامج
فرانيس سينا، مدير الموارد البشرية

ويعاني مئات الآلاف من الكوليرا، لكن طرفي النزاع يعرقلان توصيل المساعدات الإنسانية.

الإمارات العربية المتحدة، فيما تولت دورا بارزا في العمليات البرية والبحرية والجوية، قدمت تفاصيل قليلة للغاية حول دور قواتها في اليمن. في ما يخص الحملة الجوية والبحرية، [نقلت](#) وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية في مارس/آذار 2015 أن الإمارات نشرت 30 طائرة مقاتلة للمشاركة في عمليات التحالف في اليمن، وأن هذه القوات نفذت [غارات جوية](#). في يوليو/تموز 2017، [نقلت](#) "ذي إنترسبت" عن الناطق باسم وزارة الدفاع الأمريكية ميچور أدريان رانكين-غالواي: "القوات الجوية الإماراتية هي القوات الجوية الرئيسية التي تساعد [نحن الولايات المتحدة] في تزويدها بالوقود". كما [نشرت](#) الإمارات [سفنا](#) في البحر الأحمر للمساعدة في فرض الحصار البحري للتحالف، ويبدو أنها قادت استراتيجية التحالف لتنفيذ هجوم مخطط على ميناء [الحديدة](#).

تقود الإمارات جهود التحالف في جنوب اليمن وشرقه، وقادت أعمال مكافحة الإرهاب ضد تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" (تنظيم القاعدة) وفرع اليمن في تنظيم "الدولة الإسلامية"، بما يشمل عن طريق دعم القوات اليمنية التي نفذت حملات أمنية. و**نقت** هيومن رايتس ووتش انتهاكات كثيرة من قبل هذه القوات المدعومة من الإمارات، بما فيها التعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري.

تدرب الإمارات وتمول وتوجه في بعض الحالات هذه القوات. قوات "الحزام الأمني" في عدن و"قوات النخبة الحضرية"، على سبيل المثال، ممولة ومدربة من الإمارات وتخضع لتوجيهاتها، بحسب قول عدة نشطاء ومحامين ومسؤولين حكوميين وأهالي محتجزين. في عشرات المقابلات، قال محتجزون سابقون وأقاربهم لـ هيومن رايتس ووتش إن المسؤولين زعموا أنهم ينفذون أوامر إماراتية بحبس المشتبه بصلوهم بالإرهاب، وإن ليس لديهم سلطة الإفراج عن المحتجزين دون تصريح إماراتي بالإفراج. توصلت تقارير منفصلة صدرت عن "فريق الخبراء المعني باليمن" التابع للأمم المتحدة و"مركز المدنيون في النزاعات - سيفيك" إلى أن الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرية تعمل إلى حد بعيد خارج سيطرة الحكومة اليمنية. توصلت فريق الخبراء الأممي إلى أن قوات النخبة الحضرية "تخضع فعليا لسيطرة الإمارات العربية المتحدة فيما يخص عملياتها".

تدير الإمارات منشآتٍ احتجاز على الأقل في اليمن، بما يشمل منشأة وثقت هيومن رايتس ووتش وقوع انتهاكات فيها، كما ظهرت تقارير تقول إن الإمارات نقلت محتجزين مهمين للغاية خارج اليمن، إلى قاعدتها في عصب باريتريا من بين أماكن أخرى. كما نقلت تقارير أن الإمارات شاركت في مداهمة أمريكية ضد تنظيم القاعدة بوسط اليمن في يناير/كانون الثاني، بحسب "نيويورك تايمز" وذي إنترسبت. حققت هيومن رايتس ووتش في المداهمة التي قتلت 14 مدنيا على الأقل، بينهم 9 أطفال، وأعربت عن قلقها إزاء احتمال انتهاك الطرف المهاجم لقوانين الحرب.

على الإمارات التزام بموجب قوانين الحرب بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة التي شاركت قواتها فيها. دققت الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش ومنظمات مستقلة أخرى في الكثير من الغارات الجوية، التي يبدو أنها غير قانونية، من قبل التحالف على مدار العامين الماضيين. مع عدم تقديم أية معلومات على الملأ حول دور القوات الإماراتية في أي من هذه الغارات، قد تُعتبر الإمارات متورطة، سواء من منطلق دورها المباشر في أية هجمات غير قانونية، أو لإخفاقها في التحقيق في هذه الهجمات واتخاذ إجراءات مناسبة نحوها.

اتساقاً مع المادة 1 المشتركة في "اتفاقيات جنيف" لعام 1949، والإمارات دولة طرف فيها، فإن الدول ليست ملزمة فحسب بقوانين الحرب، إنما عليها أيضاً "ضمان احترام" قوانين الحرب عن طريق استعمال نفوذها بالقدر الممكن من أجل وقف جميع انتهاكات قوانين الحرب. الدول ليست مسؤولة فحسب عن انتهاكات قواتها المسلحة، إنما أيضاً عن الانتهاكات التي ترتكبها قوات تتبع تعليماتها أو أوامرها أو سيطرتها.

نحث الإمارات على الكشف فوراً عن معلومات عن أية غارات شاركت قواتها فيها وتدور حولها مزاعم قابلة للتصديق بوقوع انتهاكات لقوانين الحرب. إذا لم تكن الإمارات تجمع مثل هذه المعلومات، فإننا نحث الحكومة على جمعها.

أثناء إجراء التحقيقات، على الإمارات أن تستخدم بشكل كامل أدواتها الاستقصائية المتوفرة، بما يشمل الاستخبارات العسكرية والمعلومات الخاصة بالعمليات ومقاطع فيديو الاستهداف. على الحكومة أيضاً بذل الجهود للحصول على معلومات من المواقع المستهدفة قدر الإمكان. يجب أن تشمل النتائج المعلنة للتحقيقات توضيح إجراءات المحاسبة التي تم اتخاذها، بما يشمل الأعمال التأديبية والملاحقات الجنائية والانتصاف المُقدم إلى الضحايا المدنيين والأهالي، والعملية التي بموجبها حُدد إن كانت المحاسبة أو الانتصاف ضروريين أم لا.

كون التحالف يجري تحقيقات أولية عن طريق "الفريق المشترك لتقييم الحوادث" (الفريق المشترك) بشأن بعض الغارات لا يُعفي الحكومة الإماراتية من التزامها بالتحقيق في الغارات التي ربما كانت غير قانونية وتورطت قواتها فيها.

على حد علم هيومن رايتس ووتش، فإن الفريق المشترك أصدر معلومات مرة واحدة فحسب حول هوية القوات المسلحة لدول التحالف التي شاركت في هجوم يحقق فيه الفريق. زعم الفريق المشترك أن المعلومات الاستخبارية الخاطئة من القوات المسلحة اليمنية أدت إلى الهجوم على عزاء في صنعاء، في أكتوبر/تشرين الأول 2016.

نحثكم على محاسبة أي عسكري إماراتي أو أفراد آخرين تحت إشرافكم تورطوا في جرائم حرب. الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب بنية إجرامية – أي عمداً أو نتيجة التهور – مسؤولون عن جرائم حرب. قد يُحاسَبون جنائياً جراء المساعدة في جريمة حرب أو المعاونة عليها أو تيسيرها أو التحريض عليها. كما يمكن ملاحقة القادة العسكريين والمدنيين على جرائم الحرب، من منطلق مسؤولية القيادة عندما يعرفون أو ينبغي لهم أن يعرفوا بوقوع جرائم حرب ولا يتخذون تدابير كافية لمنعها أو معاقبة المسؤولين عنها.

جرائم الحرب تدخل أيضاً في نطاق الولاية القضائية العالمية، والإماراتيون المتورطون في جرائم حرب يمكن أن يُحاسَبوا أمام نُظُم قضاء محلية بدول أخرى. إضافة إلى الآليات القضائية، على الإمارات تقديم الانتصاف إلى الضحايا المدنيين وأهلهم، بما يشمل تقديم تعويضات على القتل الخطأ والإصابة بالخطأ. ويمكن النظر في أمر تقديم تعويضات على سبيل العزاء في حال وقوع ضرر بالمدنيين، دون اكتشاف وقوع انتهاكات.

تستمر هيومن رايتس ووتش في رصد جهود المحاسبة في اليمن وستكون ممتنة لتلقي إجابات على الأسئلة التالية أو أية معلومات أخرى تقدمونها حتى 5 سبتمبر/أيلول 2017، لكي تتمكن من ضمها إلى تقاريرنا الجاري إعدادها وليتحسن فهمنا للخطوات التي تتخذها الإمارات للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي:

1. هل قامت الإمارات العربية المتحدة – بصفة مستقلة أو من خلال "الفريق المشترك لتقييم الحوادث" (الفريق المشترك) – بالتحقيق في أية هجمات للتحالف شاركت فيها قوات إماراتية؟ إن كانت قد فعلت، يُرجى إطلاعنا على المعلومات الخاصة بتاريخ وموقع الهجوم الجاري التحقيق فيه والنتائج التي تم التوصل إليها.
2. توصل الفريق المشترك إلى أن التحالف تصرف بصفة غير قانونية في هجوم المخا وهجوم الصالة الكبرى. يُرجى إمدادنا بمعلومات عن مشاركة القوات الإماراتية أو أفراد إماراتيين في هذه الهجمات.
3. هل بدأت الإمارات تحقيقات أو أعمال تآديبية أو ملاحقات قضائية بحق أي عسكري إماراتي متورط في جرائم حرب مزعومة في اليمن بما يشمل تورطه عن طريق مسؤولية القيادة؟
4. إلى أي مدى تتعاون الإمارات حاليا مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تحقيقاتها في الهجمات المزعومة في اليمن؟

نعتقد أن من المهم للغاية أن تفي الإمارات العربية المتحدة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يخص مشاركتها في النزاع المسلح في اليمن، عن طريق اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتقليص الضرر اللاحق بالسكان المدنيين.

إذا كانت لدى سيادتكم أية أسئلة، نرجو التواصل مع كريستين بيكرلي، باحثة اليمن، على [REDACTED] أو [REDACTED].

شكرا لكم سمو الشيخ على النظر في هذا الأمر ويسعدنا تلقي ردكم.

مع بالغ التقدير والاحترام،

سارة ليا ويتسن
المديرة التنفيذية
قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايتس ووتش

22 أغسطس/آب 2017

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان
وليّ العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
وزارة الدفاع،
الرياض، المملكة العربية السعودية

الموضوع: التحقيق في ادعاءات انتهاكات قوانين الحرب في اليمن

صاحب السمو الملكي،

تحية وبعد،

أكتب إلى سيادتكم نيابة عن "هيومن رايتس ووتش" لأعرب عن عميق قلقنا إزاء احتمال ارتكاب القوات المسلحة السعودية انتهاكات لقوانين الحرب في اليمن أو احتمال توأطئها فيها.

كما نكتب إلى سيادتكم لمتابعة رسائلنا بتاريخ [20 مايو/أيار 2015](#) و [26 سبتمبر/أيلول 2015](#) و [16 مايو/أيار 2016](#) بشأن أبحاثنا حول ما بدت أنها انتهاكات ارتكبتها التحالف أثناء حملته الجوية في اليمن.

نحث السعودية على فتح تحقيق محايد في أية واقعة شاركت فيها القوات السعودية قد تكون مست التزماتها بقوانين الحرب، وإعلان نتائج هذه التحقيقات. على السعودية أيضا دعم تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل جميع أطراف النزاع في اليمن.

هيومن رايتس ووتش منظمة غير حكومية تراقب وتعدّ التقارير عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل الدول والجماعات المسلحة غير التابعة لدول في أكثر من 90 دولة حول العالم.

منذ مارس/آذار 2015، قُتل 5021 مدنيا على الأقل، وأصيب 8588 آخرين على الأقل في النزاع المسلح باليمن، [بحسب](#) "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان".

عمقت الحرب وفاقت الأزمة الإنسانية القائمة في اليمن، والتي أعلنتها الأمم المتحدة أكبر الأزمات الإنسانية في العالم. هناك 7 ملايين نسمة على الأقل على شفا المجاعة ويعاني مئات الآلاف من الكوليرا، لكن طرفي النزاع يعرقلان توصيل المساعدات الإنسانية.

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية
لما فقيه، نائبة المديرية
إريك غولستين، نائب المديرية
جو ستورك، نائب المديرية
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

اللجنة الاستشارية

كاترين بيراتيس، المديرية
أسلي بالي، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غاري سيك، مسؤول
فؤاد عبد المومني
جمال أبو علي
ياسر عكاوي
هالة الدوسري
صلاح الحجبلان
عبدالغني الإيراني
أحمد المخيني
غانم النجار
ليزا أندرسون
شاولو بخاش
ديفيد بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
نيثان براون
بول شيفغني
هنا إدار
بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحان
ليني فريخ غورغيس
أيل كروس
عمر حمزاوي
أسوس هاردي
شوان جبارين
مارينا بينتو كوفمان
يوسف خلالت
مارك لينش
أحمد منصور
ستيفان ماركس
عبدالعزیز نعدي
نبيل رجب
فيكي رسكين
تشارلز شماس
شيد شينبيرغ
سوزان تاماسيبي
كريستوف تانغي
مصطفى تليلي

هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي
ميشيل الكساندر، نائب المدير التنفيذي
والمبادرات العالمية
ايان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج
تسالك لامستينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وليد أيوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مديرة الاتصالات
باربرا غوليلمو، مديرة المالية والإدارة
باباتوندي أولوجوجي، نائب مدير البرامج
دينا بوكيمبير، المستشار العام
توم بورتويس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية
جو ساندرز، نائب مدير البرامج
فرانسيس سينا، مدير الموارد البشرية

السعودية عضو رئيسي في التحالف، فقيادة التحكم الخاصة بالتحالف توجد في الرياض والطائرات الحربية السعودية لعبت دوراً محورياً في الحملة العسكرية. في مارس/أذار 2015، نشرت السعودية 100 طائرة مقاتلة و150 ألف عنصر من قواتها المسلحة ووحدات بحرية للهجوم على اليمن، بحسب قناة ["العربية"](#) الفضائية المملوكة للسعودية. كما [ذكرت](#) "وكالة أنباء الإمارات" أن السعودية نشرت 100 طائرة مقاتلة في عملية "عاصفة الحزم"، أي 3 أضعاف ما نشره أي عضو آخر من التحالف ذكره التقرير، بما في ذلك الإمارات. بعد انطلاق الحملة بأيام، [أفادت](#) العربية أن الملك سلمان أمر ببدء غارات التحالف وأن "المجال الجوي اليمني بات تحت السيطرة الكاملة للقوات الجوية الملكية السعودية". بحلول 2017، تناقلت وسائل إعلام حصول حوادث عديدة شاركت فيها طائرات سعودية أو قوات سعودية، [وأخرى أصيبت أو قتلت](#) فيها أثناء القتال.

اتساقاً مع المادة 1 المشتركة في "اتفاقيات جنيف" لعام 1949، والسعودية دولة طرف فيها، فإن الدول ليست ملزمة فحسب بقوانين الحرب، إنما عليها أيضاً "ضمان احترام" قوانين الحرب عن طريق استعمال نفوذها بالقدر الممكن من أجل وقف جميع انتهاكات قوانين الحرب. الدول ليست مسؤولة فحسب عن انتهاكات قواتها المسلحة، إنما أيضاً عن الانتهاكات التي ترتكبها قوات تتبع تعليماتها أو أوامرها أو سيطرتها.

نحث السعودية على الكشف فوراً عن معلومات عن أية غارات شاركت قواتها فيها وتدور حولها مزاعم قابلة للتصديق بوقوع انتهاكات لقوانين الحرب. إذا لم تكن السعودية تجمع مثل هذه المعلومات، فإننا نحث الحكومة على جمعها.

أثناء إجراء التحقيقات، على السعودية أن تستخدم بشكل كامل أدواتها الاستقصائية المتوفرة، بما يشمل الاستخبارات العسكرية والمعلومات الخاصة بالعمليات ومقاطع فيديو الاستهداف. على الحكومة أيضاً بذل الجهود للحصول على معلومات من المواقع المستهدفة قدر الإمكان. يجب أن تشمل النتائج المعلنة للتحقيقات توضيح إجراءات المحاسبة التي تم اتخاذها، بما يشمل الأعمال التأديبية والملاحقات الجنائية والانتصاف المقدم إلى الضحايا المدنيين والأهالي، والعملية التي بموجبها حُدد إن كانت المحاسبة أو الانتصاف ضروريين أم لا.

كون التحالف يجري تحقيقات أولية عن طريق "الفريق المشترك لتقييم الحوادث" (الفريق المشترك) بشأن بعض الغارات لا يُعفي الحكومة السعودية من التزامها بالتحقيق في الغارات التي ربما كانت غير قانونية وتورطت قواتها فيها.

على حد علم هيومن رايتس ووتش، فإن الفريق المشترك أصدر معلومات مرة واحدة فحسب حول هوية القوات المسلحة لدول التحالف التي شاركت في هجوم يحقق فيه الفريق. زعم الفريق المشترك أن المعلومات الاستخبارية الخاطئة من القوات المسلحة اليمنية أدت إلى الهجوم على عزاء في صنعاء، في أكتوبر/تشرين الأول 2016. [بعثنا برسالة](#) إلى الفريق المشترك في يناير/كانون الثاني 2017، طرحنا فيها بعض مشاغلنا تجاه طرق عمل الفريق في محاولة لفتح نقاش مع هيئة التحقيق، ولكننا لم ننتلق رداً بعد.

نحنكم على محاسبة أي عسكري سعودي أو أفراد آخرين تحت إشرافكم تورطوا في جرائم حرب. الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب بنية إجرامية – أي عمداً أو نتيجة التهور – مسؤولون عن جرائم حرب. قد يُحاسبون جنائياً جراء المساعدة في جريمة حرب أو المعاونة عليها أو تيسيرها أو التحريض عليها. كما يمكن ملاحقة القادة العسكريين والمدنيين على جرائم الحرب، من منطلق مسؤولية القيادة عندما يعرفون أو ينبغي لهم أن يعرفوا بوقوع جرائم حرب ولا يتخذون تدابير كافية لمنعها أو معاقبة المسؤولين عنها.

جرائم الحرب تدخل أيضاً في نطاق الولاية القضائية العالمية، والسعوديون المتورطون في جرائم حرب يمكن أن يُحاسبوا أمام نُظم قضاء محلية بدول أخرى.

إضافة إلى الآليات القضائية، على السعودية تقديم الانتصاف إلى الضحايا المدنيين وأهلهم، بما يشمل تقديم تعويضات على القتل الخطأ والإصابة بالخطأ. ويمكن النظر في أمر تقديم تعويضات على سبيل العزاء في حال وقوع ضرر بالمدنيين، دون اكتشاف وقوع انتهاكات.

الأسئلة

تستمر هيومن رايتس ووتش في رصد جهود المحاسبة في اليمن وستكون ممتنة لتلقي إجابات على الأسئلة التالية أو أية معلومات أخرى تقدمونها حتى 5 سبتمبر/أيلول 2017، لكي نتمكن من ضمها إلى تقاريرنا الجاري إعدادها وليتحسن فهمنا للخطوات التي تتخذها السعودية للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي:

1. هل قامت السعودية – بصفة مستقلة أو من خلال الفريق المشترك لتقييم الحوادث – بالتحقيق في أية هجمات للتحالف شاركت فيها قوات سعودية؟ إن كانت قد فعلت، يُرجى إطلاعنا على المعلومات الخاصة بتاريخ وموقع الهجوم الجاري التحقيق فيه والنتائج التي تم التوصل إليها.
2. توصل الفريق المشترك إلى أن التحالف تصرف بصفة غير قانونية في هجوم المخا وهجوم الصالة الكبرى. يُرجى إمدادنا بمعلومات عن مشاركة القوات السعودية أو أفراد سعوديين في هذه الهجمات.
3. هل بدأت السعودية تحقيقات أو أعمال تآديبية أو ملاحقات قضائية بحق أي عسكري سعودي متورط في جرائم حرب مزعومة في اليمن بما يشمل تورطه عن طريق مسؤولية القيادة؟
4. إلى أي مدى تتعاون السعودية حالياً مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تحقيقاتها في الهجمات المزعومة في اليمن؟

نعتقد أن من المهم للغاية أن تفي السعودية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي فيما يخص مشاركتها في النزاع المسلح في اليمن، عن طريق اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتقليل الضرر اللاحق بالسكان المدنيين.

إذا كانت لدى سيادتكم أية أسئلة، نرجو التواصل مع كريستين بيكرلي، باحثة اليمن، على [REDACTED] أو [REDACTED].

شكراً لكم صاحب السمو على النظر في هذا الأمر ويسعدنا تلقي ردكم.

مع بالغ التقدير والاحترام،

سارة ليا ويتسن
المديرة التنفيذية
قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هيومن رايتس ووتش